ويشترط ان يعلم وجوب الكفارة فيخرج من فعل شيأ من موجبات الكفارة ناسيا
او مكرها او غلبة الامن استكره بجوع ونحوه اكحد وابتلعها غلبة واوفي عمدا
فعليه الكفارة بخلاف ما لو ابتلعها نسيانا فلا وكذلك يجب الكفارة اذا تعمد اكتسيا
بها ليلا وابتلعها نهارا عمدا فقط لا غلبة او نسيانا فيقضي فقط
من الناسي والجاهل ايمن كان بمرة وجاهلها وهو عالم بتحريمه شيأ كحديث
عهد بالاسلام فظن ان الصوم لا يحرم الجماع مثلا وجامع فلا كفارة عليه كما
ان احمد رمضان وقد اذا يجهل فطر يوم الشك قبل ثبوت الصوم احترازا
عن الواصل الخ اي فلا كفارة وعليه القضاء فقط فاذا اكل بعد ذلك سهوا
او باحة ذلك فالظاهر لا كفارة عليه وانما اطلقا لهما اعتمادا على التعارف من ان
الاكل والشرب نهارا يكونان بالفم وقولهما اثم احترازا عن الواصل الى الحلق بمضغه
انه لو وصل شيء الى الحلق من الفم ورده انما يجب الكفارة وليس كذلك انما
تجب الكفارة بما اذا وصل الى الجوف من الفم واما ما وصل من الماء نهارا الى
الحلق ورده فلا يجب الا القضاء فقط وقلنا من الماء نهارا احترازا عما لو وصل
بخور دهن الحلق ورده فلا قضاء عليه وفي كل موضع نحو هذا اذا كانت
الكفارة عنه واما لو كفر عنه غيره كما لو كفر زوجته او غيرها على الجماع
لم يلزمه القضاء وانما القضاء عليها فقط واثم انه كالعامد اي فيكون
قوله فيما تقدم واحترز بالمتعمد من الناسي والجاهل خلاف المشهور
والحاصل ان الجاهل فيه قولان انه كالعامد والذي درج عليه
صاحب المختصر انه ليس كالعامد هذا صريح نقله والمعتمد ما عليه صاحب المختصر
من انه لا كفارة عليه اذ يوجب ايا بما زاده الامام من ضرب او سخط
اوهما ولو كان فطره بما يوجب حدا فتجب الكفارة والحد والادب فاذا كان
الحد رجما قدم الاب عليه فيما يظهر كما اذا زنى بعضهم فان جاء ابيا سقط الادب
فقط وكذا في جميع ما يوجب لا يخفى ان جميع ما يقتضي تقديم
ان ابا في بعد الثلاثة الا ان قط وقوله فيه متعلق بحذوف والتقدير
وكذا في جميع ما يوجب الكفارة حالة كونه كائنا في شهر رمضان وقوله على

وجه

وجه اضافة وجه الى ما بعده للبيان يكون باحد امور ثلاثة هذا في حق الحر
الرشيد احترازا عن العبد فانه يكفر بالصوم الا ان يجز عنه او يصنعه سيده لان ضرره
يخدمته فيبقى في ذمته الى ان يذن له سيده في الاطعام وللاحتراز عن الصغير
فان وليه يامره بالصوم فان لم يتقد عليه او ابى كفر عنه باحد النوعين اي
قيمة الاطعام او الرقبة وهذا في تكفير الشخص عن نفسه واما لو كفر عنه غيره
فانما يكفر عنه بالاطعام او العتق اذ كان المكفر عنه حرا او بالاطعام فقط ان
كان رقيقا كما لو وطيء امته في نهار رمضان طوعا او كرها لان طوعها
كمكرهة لاجل المرة واما زوجته لا يكفر عنها الا اذا اكرهها ستين مسكينا
احرار مسلمين وقوله فلا يجزي غداء وعشا وهو رزق رطل وثلث
بالبغدادي وهو ملء اليدين المتوسطتين لا متبوضتين ولا بسوطتين
ان اختلف ذلك اي عيش المكفر وعيش الناس في الكفارة اي كفارة
اليمين وفي كون المعتبر عيش اهل البلد او المكفر غير الجيد ثالثها الارفع ان قرد
فان قلت قولهم عيش اهل البلد يخالف ظاهر قوله تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم
قلت انه يمكن ان يحمل حذف مضاف اي اهل بلدكم والمراد بالاوسط الغالب حتى
وقد يبعد ذلك او يصنعه قوله تطعمون اذ لو اراده لقال من اوسط طعام
بلدكم قاله الشيخ الزرقاني وفي زكاة الفطر اي يجري على الخلاف في زكاة
الفطر وعلله الذي اشار اليه بقوله فوت اهل البلد اذ كان بيده اي ويبين
له انه كفارة وكذا لا يجزي لو اعطي الستين مدا لاكثر من ستين وبكل لتبين
بهم وشرع من البقية بالقرعة ما يراد به في الزكاة ايمن انه الذي كان يملك
شيأ لانه قوبل بالفقير هنا كما فلم يقتصر عليه وقوله بد للمحتاج اي الشامل له
وللفقير الذي لا يملك قوت عامه هو المشهور وقيل على الترتيب الفتح فالصوم
فالاطعام وقيل العتق والصوم للجماع والاطعام لغيره والمشهور انه
الاطعام وقيل العتق افضل ثم الصوم ثم الاطعام قاله ابن حبيب وهو منهم ابو علي
منهم ابن المتاخرين لذلك والاصح المعلوم ان للمكفر من اصحاب مالك اي اهل مذهبه
ان تكون كاملة ابا لان عتق بعضها وقوم موسرة اي للكافرة وقوم بعلقتم

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)